

تبون يرهّن تحسين العلاقات مع باريس بملف الذاكرة

صابر بلديحي

الجزائر - وضع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون معالجة ملف الذاكرة المشتركة مع فرنسا، في خانة الشرط الأساسي لنوعية العلاقات التي يطمح إليها الطرفان، وهو تحول لافت في خطاب تبون، الذي يظهر لأول مرة منذ انتخابه رئيسا للجزائر أقل حدة تجاه الفرنسيين، مما يكرس مستوى العلاقات الثنائية الذي نزل إلى سقف الأزمة غير المعلنة.

ويبدو أن الرئيس تبون كان أكثر ليونة تجاه الفرنسيين في ذكرى اليوم الوطني للذاكرة، الذي تقيمه الجزائر أول مرة إحياء لذكرى المجازر الفرنسية في حق الجزائريين العزل العام 1945 في عدد من المدن الجزائرية، والتي سقط فيها آنذاك 45 ألف ضحية حسب روايات جزائرية. وكان الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر أكثر وضوحا وقوة في ما يتصل بعلاقات بلاده بفرنسا، لما اشترط في تصريح له "الاعتراف والاعتذار" عن الحقبة الاستعمارية مقابل علاقات متطورة بين البلدين، وهو ما اعتبره الذكرى المذكورة امتحانا حقيقيا للعلاقات المازومة خلال الأشهر الأخيرة.

وأكد الرئيس تبون في الرسالة التي تلاها بالنيابة عنه الأمين العام لوزارة المهجرين (قدماء المحاربين) العيد ربيقة، أن "جودة العلاقات مع فرنسا لن تتأثر بون معالجة ملفات الذاكرة التي لا يمكن التنازل عنها".

وأضاف "ملفات الذاكرة مع الطرف الفرنسي لا يمكن بأي حال التنازل عنها مهما كانت المسوغات، ولا زالت ورشاتها مفتوحة، على رأسها مواصلة استخراج وتجريم الشهداء، استرجاع الأرشيف، وتوضيح ضحايا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، والنظر إلى المستقبل باعتباره الحلقة الأهم في العلاقات بين الأمم، إلا أن أساسه ينبغي أن يكون صلبا خاليا من الشوائب".

وعبر تبون عن استعداد وتصميم بلاده، لتجاوز كل العقبات نحو مستقبل أفضل وتعزيز شراكة استثنائية لترتقي العلاقات بين البلدين إلى المستوى الاستراتيجي، إذا ما تهيأت الظروف الملائمة لذلك ومعالجة ملفات الذاكرة بجديّة وتنقيتها من الرواسب الاستعمارية.

وهو ما يلحج إلى عدم اقتناع الجزائر بالخطوات التي قام بها الفرنسيون خلال الأشهر الماضية في هذا السياق، بعد الكشف عن محتوى تقرير المؤرخ والمستشار بنجامين ستورا، حول ما أسماه بـ"سوية ملف الذاكرة بين الجزائر وفرنسا".

ويرى متابعون لملف العلاقات الفرنسية الجزائرية، أن قباتي البلدين عادة ما اتخذت من المحطات التاريخية المشتركة مطية لتصفية الحسابات بين الطرفين، وأن عدم الانسجام الظاهر على الجزائر وباريس، بعد تاجيل زيارة رئيس الحكومة الفرنسية للجزائر جان كاستكس، طبيعى جدا أن تظفر تداعياتها في شكل سجلات وتصريحات واستعراض أوراق.

شركات طاقة أجنبية تغادر تونس وتركها تواجه أزمته منفردة

كثرة الإضرابات تحول البلد إلى طارد للمستثمرين والشركات



حوّلت كثرة الإضرابات تونس إلى بلد طارد للمستثمرين وشركات الطاقة الأجنبية التي اختارت مغادرة البلاد وأخرها شركة "شل" النفطية، وذلك بسبب عجز الحكومة عن حماية مواقع الإنتاج الذي توقف للعديد من المرات على خلفية ضغوط المحتجين لتترك البلاد تواجه منفردة أزمة اقتصادية حادة وسط مناخ سياسي مأزوم يصعب من خلاله استقطاب استثمارات أجنبية أخرى.

تونس - خلف قرار شركة "رويال داتش شل" النفطية مغادرة تونس بحلول يونيو 2022 استياء لدى الأوساط الاقتصادية بالبلاد التي ترى أن انسحاب شركة عالمية ذات ثقل يسوق النفط الدولي يعكس رسالة سلبية مفادها أن تونس تحولت إلى بلد طارد للمستثمرين والشركات الأجنبية بسبب كثرة الإضرابات العمالية وضعف الحكومة التي باتت عاجزة عن حماية وجود مثل هذه الشركات والتزاماتها الخارجية. وأعلنت الشركة، التي تنشط في تونس منذ نحو 90 عاما، عبر حسابها على تويتر الثلاثاء أنها قررت مغادرة البلاد في يونيو 2022.

وبرزت الشركة قرارها بأنها تعجز عن الخروج من أنشطة الاستكشاف وإنتاج النفط والغاز، وأنها يمكن أن تعود إلى تونس للاستثمار في الطاقة البديلة.

وأوضح مدير عام المحروقات بوزارة الصناعة التونسية رشيد بن دالي لـ"العرب" أن شركة شل قررت مغادرة أنشطة المحروقات في تونس، لافتا إلى أن "تاريخ مغادرة الشركة هو تاريخ انتهاء رخصة استغلال حقل 'نيسكار' في ولاية قابس (جنوب شرق)، حيث سيغود استغلال الحقل إلى تونس، فيما تنتهي صلاحية الحقل الثاني 'صدر بعيل' الإمتياز الثاني الذي تحظى به الشركة في البلاد في حدود سنة 2035".

وكانت وكالة رويترز قد كشفت في مارس الماضي أن شركة شل عينت بنك الاستثمار "روتشيلد اند كو" لبيع أصولها التونسية التي تشمل حقليين بحريين للغاز ومنشأة إنتاج برية اشتريتها الشركة الإنجليزية - الهولندية في إطار استحواذها على مجموعة "بي. جي" بقيمة 53 مليار دولار (147 مليار دينار في 2016).

يأتي ذلك بينما عينت إيني الإيطالية بنك لإزارد لإدارة بيع عملياتها، كما تخطط شركة "أو.إم.في" النمساوية لبيع أنشطتها المتبقية للنفط والغاز في تونس وذلك بعد أن قلصت تدريجيا وجودها في البلاد.

وباعت "أو.إم.في" عام 2018 أغلب محفظتها في البلاد إلى "بانورون إنرجي" المدرجة في أوصلو مقابل 56 مليون دولار، ويفيد تقريرها السنوي بأنها أنتجت حوالي 4 آلاف برميل يوميا من المكافئ النفطي في 2019.

وكانت "أو.إم.في" وشركة النفط الوطنية التونسية قد بدأت العام الماضي حقل نواره للغاز، وهو أكبر مشروع بالبلاد في السنوات الأخيرة، والذي من المقرر أن يرفع إنتاج "أو.إم.في" إلى 10 آلاف برميل يوميا من المكافئ النفطي لتصل إلى ذروتها، بحسب الشركة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ"مازارين إنرجي" في نوفمبر الماضي إن الشركة المدعومة من عملاق الاستثمار المباشر "كارليل غروب" تسعى أيضا إلى بيع ما يصل إلى النصف من حصصها في تراخيص استكشاف النفط الخاصة بها في تونس لتسريع تطورها.

ويؤكد الخبراء والمتابعون أن الإضرابات أحد أبرز العوامل التي تقود شركات الطاقة إلى الرحيل عن البلاد بشكل جماعي.

والقى اعتصام الكامور في ولاية تطاوين (جنوب) بظلاله على عمل شركات الطاقة الأجنبية، حيث توقفت عمليات ضخ النفط في حقل بمنطقة الكامور بالجنوب التونسي لأكثر من شهرين إثر اعتصام محتجين يطالبون بوظائف.

وأمام تواصل توقف ضخ النفط أرسلت الشركات الأجنبية النفطية الناشطة في المنطقة والمتضررة من وقف الإنتاج طلبا رسميا لرئيس البلاد قيس سعيد للتدخل وحل الخلاف بين المحتجين والحكومة.

وهددت في نص المراسلة التي نشرتها وسائل إعلام محلية، بوقف أنشطتها وطراد الألاف من العاملين.

وفيما عجزت الحكومة عن الاستجابة لطلبات هذه الشركات وحماية مصالحها، في ظل تجدد الإضرابات والتهديد بوقف الإنتاج، وجدت هذه الشركات خيار النزوح الجماعي للتخلص من عبء إنتاج النفط في بلد يواجه صعوبة في استقطاب المستثمرين ويرزح تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة.

ويرى المتابعون أن النقابات التي تدعم الإضرابات ساهمت في تاجيح أزمة شركات الطاقة بدل التنفيس عنها، ولم تنجح مفاوضاتها ودور الوسيط الذي تلعبه في الضغط على المحتجين أو الحكومة للتخفيف من حجم الصعوبات التي باتت تواجه عملها.

وانعكس عجز الحكومات المتعاقبة منذ اندلاع ثورة يناير سلبا على صورة تونس بالنسبة إلى شركات النفط العالمية، وشكل فشلها في تحقيق استقرار سياسي واحترام معارك السلطات على الصلاحيات والنفوذ فيما تبدو متجاهلة لوجودها ومشاكلها، النقطة التي أفاضت الكاس حسب استنتاجات الخبراء.

وأشار الخبير الاقتصادي عز الدين سعدياني في حديث لـ"العرب" إلى أن "الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية أمام ضعف الحكومة في معالجة مشاكلها الداخلية جعل البيئة الاستثمارية سلبية وطاردة للاستثمارات الأجنبية".

وتابع "الكس الهائل من الإضرابات منفر للاستثمار الأجنبي أيضا".

ولفت سعدياني إلى مسالة أخرى من شأنها أن تحبط المستثمرين الأجانب وهي منح مسؤولية الترخيص للشركات الأجنبية للبرلمان حسب ما نص عليه الفصل 13 من الدستور.

وبرايه فإن هذه الخطوة تحمل تداعيات سلبية، حيث لم يعد منح التراخيص سريعا وتقنيا كالمسابق بل من ضمن ممولات سياسيين غير مختصين ويتهمون هذه الشركات بنهب ثروات البلاد.

وعرف حزب ائتلاف الكرامة الشعبي والمشارك في التحالف الحكومي، بانتقاده للشركات العالمية متهمها بإيهاها بسرقة ثروات البلاد منذ سنوات كامتداد لأطماع استعمارية.

ويرى سعدياني أن "اتهامات ائتلاف الكرامة لهذه الشركات طاردة للاستثمار الأجنبي".

رشد بن دالي
شركة "شل" قررت
مغادرة أنشطة
المحروقات في تونس

عزالدين سعدياني
الكس الهائل من
الإضرابات يجعل البيئة
الاستثمارية سلبية

ويعزو بن دالي بسبب رحيل شركة الطاقة العالمية إلى سببين: بيئي وسياسي. ويتعلق الأول بإستراتيجية الشركة التي تريد التخلي عن كل الأنشطة ذات الانبعاثات الكربونية للحد من إضرارها بالبيئة والمناخ، حيث اختارت التخلي عن الأنشطة الصغيرة ذات الربحية المحدودة في دول العالم من ضمنها تونس.

المغرب يرفض تبريرات إسبانيا بعد استقبالها زعيم البوليساريو

وزارة الخارجية المغربية: الاعتبارات الإنسانية لا يمكن أن تشكل ذريعة لتواطؤ مدريد

كوّناليس لايا، قد صرحت بعد اكتشاف دخول زعيم الجبهة لإسبانيا بوفاق زعمرة، بأن الحكومة الإسبانية استقبلت زعيم جبهة البوليساريو لظروف إنسانية، وبأنه سيغادر المستنقفي في حال تماثله للشفاء، مشيرة إلى أن حكومتها لن تتدخل في عمل القضاء إذا أراد استدعاه ومحاكمته.



سمير بنيس
المغرب قد يقوم
باستدعاء سفيرته
لدى إسبانيا للتشاور

وأكدت الرباط أنه لا يمكن للاعتبارات الإنسانية أن تشكل ذريعة لتقاعس القضاء الإسباني، بالرغم من توصله بشكاوى مؤتقة.

وتناقلت وسائل إعلام منذ تداول نبأ وصول غالبي إلى إسبانيا عدة تصريحات صحراويين يتهمونه بارتكاب جرائم اغتصاب وتعذيب، مطالبين السلطات الإسبانية بمحاكمته.

ولم يستبعد أن "يقوم المغرب بدعوة السفارة المغربية لدى إسبانيا للتشاور في حال لم تقم مدريد بتصحيح موقفها ولم تعبر عن موقفها بخصوص قضية الصحراء المغربية بشكل واضح وشفاف".

ولفت أن "البيان يظهر بشكل جلي أن عامل الثقة بين البلدين والذي تم تحقيقه على مدى عقود من الزمن، قد انكسر ولا يمكن للمغرب أن يستنسخ أن يقوم أول شريك اقتصادي وأمني وثقافي بخطوة تطعنه في الظهر وبمبررات وأهية من قبيل العامل الإنساني".

ولم تقبل الرباط تذرع الجانب الإسباني بالاعتبارات الإنسانية لتبرير موقفها السلبى والمناورات التي يتم القيام بها من وراء شريك وجار. واعتبرت الخارجية المغربية، أنه لا يمكن للاعتبارات الإنسانية أن تشكل وصفا سحرية يتم منحها بشكل انتقائي لزعيم ميليشيات البوليساريو، في وقت يعيش فيه الألاف من الأشخاص في ظل ظروف لا إنسانية في مخيمات تندوف".

وكانت وزيرة الخارجية الإسبانية أراشا

من حيث الدلالة، ويوحى بوجود شرح كبير في العلاقات بين الرباط ومدريد كما ينذر بتطورات أخرى في الأيام شديدة على أنها جاءت "لاعتبارات إنسانية بحتة".

لكن الخارجية المغربية أوضحت السبب أن "الاعتبارات الإنسانية لا تبرر المناورات التي يتم القيام بها من وراء شريك وجار". مشددة على أن هذه الاعتبارات "لا يمكن أن تشكل تفسيرا للتواطؤ بخصوص عملية انتقال المؤتمدين وتزوير جواز سفر بهدف التحايل المتعمد على القانون".

وذكرت الوزارة بأنه منذ أن استقبلت إسبانيا على أراضيها زعيم البوليساريو، المتهم بارتكاب جرائم حرب وانتهكات لحقوق الإنسان، ضاعف المسؤولون الإسبان من التصريحات التي تحاول تبرير هذا الفعل الخطير الذي يخالف روح الشراكة والجوار".

ويعتقد سمر بنيس الخبير في العلاقات الدولية أن "البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية المغربية، كان قويا من حيث المضمون وغير مسبوق



علاقات متوترة

وكانت الخارجية الإسبانية أكدت قبل أسبوعين أن العلاقات مع المغرب لن تتأثر باستضافة زعيم البوليساريو، مشددة على أنها جاءت "لاعتبارات إنسانية بحتة".

لكن الخارجية المغربية أوضحت السبب أن "الاعتبارات الإنسانية لا تبرر المناورات التي يتم القيام بها من وراء شريك وجار". مشددة على أن هذه الاعتبارات "لا يمكن أن تشكل تفسيرا للتواطؤ بخصوص عملية انتقال المؤتمدين وتزوير جواز سفر بهدف التحايل المتعمد على القانون".

وذكرت الوزارة بأنه منذ أن استقبلت إسبانيا على أراضيها زعيم البوليساريو، المتهم بارتكاب جرائم حرب وانتهكات لحقوق الإنسان، ضاعف المسؤولون الإسبان من التصريحات التي تحاول تبرير هذا الفعل الخطير الذي يخالف روح الشراكة والجوار".

ويعتقد سمر بنيس الخبير في العلاقات الدولية أن "البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية المغربية، كان قويا من حيث المضمون وغير مسبوق

محمد مأموني العلوي

الرباط - اعتبرت وزارة الخارجية المغربية السبب أن استضافة إسبانيا زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي لتلقي العلاج بعد إصابته بمرض كوفيد - 19، "فعل جسيم مخالف لروح الشراكة وحسن الجوار"، في خطوة تنبئ بان الأزمة الحالية بين البلدين مرشحة للتصعيد بعد رفض المغرب مبررات مدريد، ووصفتها بمثابة المناورة تحت يافطة الاعتبارات الإنسانية.

وقالت الوزارة في بيان، إن عدم إبلاغ السلطات الإسبانية نظيرتها المغربية باستقبال غالي "ليس مجرد إغفال بسيط وإنما هو عمل يقوم على سبق الإصرار، وهو خيار إرادي وقرار سيادي لإسبانيا أخذ المغرب علما كاملا به وسيستخلص منه كل التبعات".

وشددت على "التداعيات الخطيرة" لهذه الخطوة على العلاقات بين البلدين اللذين تربطهما شراكة مهمة لاسيما في مكافحة الهجرة غير القانونية.